

خاتمة المستدرك

[251] فكيف ينقل عنه ؟ والمعهود من أئمة الفن أنهم إذا وجدوا في متن الخبر اختلافًا بالزيادة والنقيصة أو غيرهما من رجال السند، بان رواه واحد منهم في كتابه أو حدث به كذا، والآخر كذا، يشيرون إليه غالباً، وأما من لم يكن من رجاله فنقله في غير محله. وأما الحسين بن أحمد بن المغيرة، وهو البوشنجي العراقي الذي تقدم (1) أنه من مشايخ المفيد، فذكر للخبر طريقين: أحدهما: من غير طريق شيخه أبي القاسم، وهو ما رواه من طريق مزاحم ولم يذكر تمام السند. والآخر: من طريق شيخه الذي ذكره، فناسب أن يشير إلى الاختلاف. ثم إن في نسخ البحار: وقال مزاحم، وابن عبد الوارث، والصحيح مزاحم بن عبد الوارث. واعلم أن المهم في ترجمة هذا الشيخ المعظم استقصاء مشايخه في هذا الكتاب الشريف، فإن فيه فائدة عظيمة لم تكن فيمن قدمناه من المشايخ الاجلة فإنه (رحمه الله) قال في أول الكتاب: وأنا مبين لك - أطال الله بقاءك - ما أثاب الله به الزائر لنبيه وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، بالآثار الواردة عنهم.. إلى أن قال: وسالت الله تبارك وتعالى العون عليه حتى أخرجته وجمعتة عن الائمة صلوات الله عليهم، ولم أخرج فيه حديثاً روي عن غيرهم، إذ كان فيما رويناه عنهم من حديثهم صلوات الله عليهم كفاية عن حديث غيرهم، وقد علمنا أنا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى، ولا غيره، ولكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولا أخرجت فيه حديثاً مما روي عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم، عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم (2)، انتهى.

(1) تقدم في صفحة: 241. (2) كامل

الزيارات: 3. (*)